وان تحقق باعتبار غيره فهو الحال كالاجناس والفصول لا ضرورة في ان يحمل الاجناس
والفصول على غير ما هو المصطلح عند المنطقيين لان ذكر الاجناس والفصول لاجل المثال
لا لحصر الحال فيهما وحدوا الحال بانه صفة غير موجودة ولا معدومة في نفسها قائمة بموجود
فقوله صفة يخرج الذوات وقوله غير موجودة في نفسها يخرج الصفات الموجودة وقوله
قائمة بموجود يخرج صفات المعدومات قيل هذا الحد لا يصح على مذهب المعتزلة لانهم
جعلوا الجوهرية من الاحوال وهي صفة للمعدوم ولانها عندهم حاصلة للذات حالتي الوجود
والعدم اقول هذا الحد على مذهب بعض من الاشاعرة ولا يضر عدم تناوله ما ليس بحال
عندهم بل ينبغي ان لا يتناوله وقال اكثر المعتزلة المعلوم ان تحقق في نفسه اي تقرر
وتميز في الخارج سواء كان عاريا عن صفة الوجود او لا فهو الشيء والثابت وان لم يتحقق
كالممتنع كاجتماع النقيضين وشريك الباري فهو المنفي والثابت ان كان له كون في الاعيان
فهو الموجود والا فهو المعدوم وهم يطلقون المعدوم على المنفي ايضا فالثابت اعم من
الموجود لانقسامه الى الموجود والمعدوم والمعدوم اعم من المنفي لصدقه على المنفي والثابت
وزاد مثبتوا الحال منهم كابي هاشم فقال الكائن ان استقل بالكائنية فهو الذات الموجودة
وان لم يستقل فهو الحال وفي هذا التقسيم نظر لاستلزامه كون جميع الاعراض الكائنة
في الاعيان احوالا عندهم وليس كذلك اللهم الا اذا فسر الاستقلال بالكائنية
على وجه يشمل الجواهر والاعراض الموجودة وقال الحكماء كل ما يصح ان يعلم بوجه انما
جعلوا مورد القسمة ما يصح ان يعلم لا المعلوم لئلا يخرج بعض الاشياء عن التقسيم فان
كثيرا من الاشياء يمكن ان يعلم ولا يكون معلوما ان كان له تحقق ما فهو الموجود وان

لم

وان لم يكن له ذلك فهو المعدوم وقسموا الموجود الى ذهني وخارجي لانه ان كان قائما
بالنفس قيام العرض بالمحل فهو الموجود في الذهن والا فهو الموجود في الخارج والخارجي
الى ما لا يقبل العدم لذاته وهو الواجب والى ما يقبله وهو الممكن والممكن الى ما يكون في
موضوع اي محل يقوم ما حل فيه احترازا عن الصورة فانها وان كانت في محل وهو الهيولى
لكنها ليست متقومة بها بل الصورة مقومة للهيولى وهو العرض والى ما لا يكون كذلك وهو
الجوهر والمتكلمون قسموه اي الموجود الى ما لا اول لوجوده اي لا يكون مسبوقا بالعدم
وهو القديم والى ما له اول وهو المحدث واما لم يقسم الموجود على راي المتكلمين الى
خارجي وذهني لان اكثرهم انكروه والمحدث الى متحيز وهو ما له حيز ويعني بالحيز الفراغ
المتوهم المشغول بالشيء الذي لو لم يشغله لكان خلاء وهو الجوهر او حال فيه وهو العرض
والى ما لا يقابلهما ثم استحالوه اي وجود المحدث الذي ليس بمتحيز ولا حال في المتحيز لانه
لو كان لشاركه الباري تعالى فيه اي في انه ليس بمتحيز ولا حال فيه وخالفه في غيره فيلزم
التركيب في الباري ومنع بان الاشتراك في العوارض لا سيما السلوب لا يستلزم
التركيب في الذات لان البسائط مشتركة في العوارض كالوجود والحدوث والوحدة
ولا تركيب في ذاتها وكل بسيطين متشاركان في سلب غيرهما عنهما ولا تركيب في ذاتهما
الفصل الثاني في الوجود والعدم وفيه مباحث الاول في تصور الوجود وهو
بديهي لوجوه الاول انه جزء من وجودي المتصور بداهة وفيه نظر اما اولا فلان
كون الوجود المطلق جزءا من وجودي ممنوع بل هو عرض عام له لانه مقول بالتشكيك و
المقول بالتشكيك على الافراد خارج عن حقيقتها واما ثانيا فلانه انما يلزم من تصور وجودي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)